علة

لازم ونعني باللازم ما كانت العلة موجودة في المصغر والمكبر او نقصان اللازم وهو ما كان
الابدال فيه لغرض التخفيف من غير وجوب والمراد نقصان اللازم وذلك وهو ما يكون علة الابدال
في المكبر دون المصغر او الابدال لعلة ارجحت فيه وهو مذهب الجرمي والله اعلم اشار بقوله وبهذا
ورد نحو باب الى اصله فيقال بويب لان علة الابدال تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فاذا صغر الاسم
زال الموجب المقتضي وكذلك ميزان ما اصله موزان لانه اسم آلة من الوزن قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاذا صغر وجب رده الى اصلها لذهاب الموجب وكذلك
موقظ والاصل ميقظ قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فاذا صغر رد الى الاصل
فيقال ميقظ لانعدام الموجب فقط لذهاب المقتضي يتعلق بقوله ونحو باب الى قوله
وكذا موقظ فقط بخلاف ما فيه نوع مانع القلب غير لازم شرع فيما هو لازم وذلك نحو قائم اصله لواو
قاوم قلبت الواو همزة لكونه اسم فاعل من فعل معتل فاذا صغر قلت قويئم بالهمزة اذ العلة حاصلة
فيهما وهو المقتضي للابدال ذهب الجرمي الى ردها الى الاصل فقال قويم بالادغام اذ
المقتضي للابدال كونها بعد الف فاعل اعل فعله فاذا صغر ذهب المقتضي فصار الواو الادغام
فان قلت لو كانت العلة في قلبها ما ذكرتم لوجب ان يقال في جمع قوائم بالهمزة لما تعلم لكنه يقال
قوام بالادغام قلت انه تابع لصيغة المفرد فاذا فات فات الابدال لفوات المتبوع فان
قلت بل قوائم بالهمزة مع فوات صيغة المفرد قلت انما قلبت همزة لخصوصية
كونها واقعة بعد الف مساجد لا لانه اسم فاعل بعل فعله فيه نظر والصحيح عندي ما ذهب الله
الجرمي يوهم المماثل فقط وتراث ازو بخلاف تراث فان اصله وراث لانه من الوراثة
قلبت الواو تاء لاستثقال الخروج الى الواو المضمومة ولا يرد ذلك اليه لعدم المقتضي وكذلك ادد يتيم
اصله وود قلبت الواو همزة لما تقدم ولا يرد في المصغر الا لما تقدم فقط وقالوا
جواب سؤال تقديره ان اصل العيد العود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ذهبت
واذا صغر المصغر نقلبها ومع ذلك لا يرد اليه فقط بالشذوذ بالحمل على تكسيره
على اعياد للفرق بينه وبين العود او لعدم الاعتداد بالضمة العارضة فاستمر ما يستحق حكم مكبره
فقط وان كانت فعل شرط فقط فالواو جزاؤه او وان كان حرفا ثانيا من الكلمة

مدة زايدة قلبت واوا فيه كضويرب تصغير ضارب سواء كانت الفا او ياء كضويرب في ضارب وضويرب
في ضيراب فان قلت ان المدة المذكورة ان كانت اصلية فقد ذكر وان كانت زايدة فلا وجه للبحث
عنها قلت انها زايدة من القسم الاول لانها اشكال المدة المذكورة في حكم التقليب فلذلك سرد ذلك المسلك
فقط والاسم على حرفين مبتدأ وفقط بدلا محذوف خبره لما فرغ من القسم الاول وما يتعلق
به شرع في القسم الثاني وهو ما يكون التصغير بعد الحذف واذا عرفت هذا فنقول فتتم الكلمة
بثلاثة اقسام الاول ما كان المحذوف بغير بدل الثاني ما كان ببدل فتتم لبنائه الثالث
ما كان ببدل فهو فيتم له واشار الى القسم الاول بقوله والاسم على حرفين اي يرد الاسم المتمكن
الذي كان على حرفين بحذف سواء كان فاء اولا وسواء كان فاء او عينا او لاما الى اصله ليتمه
بنائه كعديك وعديه واكيل يرده الثالث ناعدة وكل اصاوا اماما لو كان نعالم يعف
وكذلك سنيهة وسييد في سه ومذ اصا وا اماما لو كان حرف لم يمكن تحقيره وكذلك
دمي ودمية وحريح في دم وحر ومثل لكل بعض من الزوائد الثلاثة فما الذي عليه واضح فان قلت
ان كل ومذ [crossed out] ملائم لتصغير قلت نقول اراد بالمتمكن ما ليس بلازم البناء
فيه نظر لان الاول حرف وهو لازم له اتفاقا والثاني من الظروف المبنية وهو ظاهر الا ان يقال
نقل الاول الى الاسم من غير التصغير فكان معربا وبناء الثاني مشروط بالتكبير لكونه مكبرا فانتفى بانتفائه
وهو لاحق بعض فقط وكذلك هذا هو القسم الثاني ما يجب فيه رد المحذوف وهو ما يكون
الحذف فيه ببدل غير متم لبنائه او وكذلك يجب رد المحذوف في نحو ابن واسم عند التصغير لوجوه
الاول انه ان لم يرد فاما ان يعتد بالهمزة الموصولة او لا ملائم للثاني [crossed out] وهو ظاهر
وكذا الاول للزوم اتمام بنائه ما هو متعذر بكلمة اخرى الثاني انه لا يخلو اما ان يحذف الهمزة
الموصولة في الوصل او لا والاول يوجب الاخلال به والثاني يوجب خرم القاعدة المعلومة
من استقراء كلامهم الثالث انه اما ان يحرك ما بعدها للتصغير او لا والثاني ظاهر
فساده وكذا الاول لانه يوجب الاتيان مع موجب حذفها فان قلت التزم الاتيان
مع حركة ما بعدها لوجودها كما يجيء من جواز الوجهين في نحو الاحمر بحذف الاحمر قلت جواز
الوجهين تابع للحركة المنقولة في نية السكون لانها كالحاصل بخلاف ما نحن بصدده فانها لازمة فيه

بدل الهاء لاءه
السابق
علم
اذا كانا اسمين كانا غير متمكنين
كذا

Copyright © King Saud University